

Distr.: General
31 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

ثلاث رسائل متطابقة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام
ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم أن الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال
الإسرائيلي لا يزال مترديا بسبب السياسات والممارسات القمعية المدمرة والاستعمارية التي
تتمادى فيها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، متتهكة بشكل متعمد ومنهجي وخطير
القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي منأى تام عن العقاب.

وهنا، يجب أن ألفت انتباهكم، على وجه السرعة، إلى تفاصيل الجريمة الإرهابية
الشنيعية التي ارتكبتها صباح اليوم مجموعة من المستوطنين الإرهابيين في حق أسرة فلسطينية
في قرية دوما، بالقرب من نابلس. فقد قامت مجموعة من المستوطنين الإرهابيين الإسرائيليين
بتحطيم نوافذ منزلين في قرية دوما قبل إلقاء سوائل قابلة للاشتعال وقنابل مولوتوف داخل
المنزلين. ووجد الرضيع علي سعد دوايشة، وعمره ١٨ شهرا، نفسه محاصرا داخل بيت
الأسرة الذي انتشرت فيه النيران، وتوفي بعد قليل من الإصابة بحروق خطيرة. وأصيب والداه
وأخوه البالغ أربع سنوات بحروق بالغة. والأم في حالة حرجة، وهي تعاني من حروق من
الدرجة الثالثة تغطي ٩٠ في المائة من جسمها. أما الأب، فتغطي الحروق ٨٠ في المائة من
جسمه، وتغطي ٦٠ في المائة من جسم الابن البالغ أربع سنوات، وحياتهم جميعاً في خطر.



والواقع هو أنه، سواءً كان ذلك على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية أو المستوطنين الإسرائيليين، فإن حياة الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة في خطر دائم. وتعرض حقوق الإنسان الأساسية الواجب احترامها لأبناء هذا الشعب لانتهاكات صارخة، فهم يتعرضون لانتهاكات مروّعة تطال أجسادهم وعقولهم ومعنوياتهم، ولتدمير واغتصاب أراضيهم وممتلكاتهم. ولم تنجُ من ذلك أي فئة من السكان المدنيين الفلسطينيين، سواء كانوا أطفالاً أو نساءً أو رجالاً، أو مسنّين أو معوقين، أو سجناءً أو محتجزين، أو لاجئين أو نازحين. وتواصل إسرائيل، بنية واضحة، انتهاج سياسات واتخاذ تدابير تهدف إلى السيطرة على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، فتقمع الشعب الفلسطيني بالقوة، وتسلب عليه العقاب بشكل جماعي وتروّعه وتجردّه من صفاته الإنسانية، فتسبب الأذى، بما في ذلك موت وإصابة الأشخاص وتدمير الممتلكات، وترسخ احتلالها غير المشروع.

ونحن نتذكر بأسى الجريمة النكراء التي ارتكبت قبل عام في شهر تموز/يوليه الماضي ضد الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير، الذي كان عمره ١٦ عاماً، والتي صدمت ضمائرنا وأدمت قلوبنا. فقد اختطف محمد من الشارع أمام منزله في القدس الشرقية المحتلة، وتعرض للضرب ونُقل إلى إحدى الغابات حيث أُحرق حياً على يد عصابة من المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين.

ونحن ندين بأقوى العبارات هذه الجرائم البشعة، ونحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن هذا الرعب وعن ثقافة الإفلات من العقاب التي يعتدي في ظلها المستوطنون الإسرائيليون بشكل دنيء ومستمر على المدنيين الفلسطينيين، ونحن نضم صوتنا لصوت والديّ محمد في المطالبة بالحاسبة عن مقتل ولدهما، والمطالبة بالانتصاف له ولجميع الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا بوحشية على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين باسم هذا الاحتلال الحربي غير المشروع.

وفي هذا الصدد، نصر مرة أخرى على إدراج الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين الإسرائيليين في قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في سياق تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح، ولن ندخر جهداً في الدعوة إلى الإدراج في هذه القائمة نظراً للانتهاكات والجرائم المستمرة التي تُرتكب ضد أطفالنا العزل الأبرياء.

ونحن نتوقع من المجتمع الدولي، وخاصة من مجلس الأمن، أن يدين هذه الأعمال والجرائم البشعة المرتكبة في حق شعبنا، وأن يتخذ إجراءات فورية لوضع حد لاستمرار هذه الجرائم ولتوفير حماية دولية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية، بما أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تخلت عن مسؤوليتها في هذا الصدد.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائلنا البالغ عددها ٥٤٨ رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ (A/ES-10/685-S/2015/571) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني والتي يجب محاسبتها عليها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً أن تفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة
